واحدة من القضايا الساخنة المطروحة امام الحكومة المؤقتة قضية المفصولين السياسيين الذين ذهبوا بعيداً في تصوراتهم بعد سقوط صدام وسلطته وظنوا ان الفرج قد اتاهم وان الاثمان التي دفعوها معنوياً ومادياً نتيجة مواقفهم السياسية او مقارعتهم للنظام المقبور ينظر اليها باحترام على نحو عملي ليس لانهم يطالبون بثمن الضرر الذي اصابهم بسبب اعدام او اعتقال احد افراد عوائلهم او اقاربهم. بل انهم يطالبون بكل بساطة انصافهم بإعادتهم إلى وظائفهم جراء الضيم الذي عانوه من قبل النظام المقبور، والاضرار التي اصابتهم من فصل وتشريد واعتقال ومطاردات واهانات. سنلقي هنا بعض الضوء على المناطق المعتمة المحيطة بهذه المشكلة لعلنا نساهم في حلها وهي مشكلة ذات طابع سياسي بكل ابعادها، قبل ان تكون قضية ادارية او انسانية لعودتهم إلى اعمالهم.

يشكون سلبية تعامل مؤسسات الدولة ويتهمون بعضها باعاقة تنفيذ قرار اعادتهم

المفصولون السياسيون.. اتحاد بلا مقر، وهيئة ادارية تجتمع في كافتريا بحيرة البجع!

عامر القيسي

قرار مجلس الحكم باعادتهم يصدر قبل عام.. ويتضمن احتساب فترة الفصل لاغراض الترفيع والتقاعد

قصة الاستاذ فوزي

روى لنا استاذ الفيزياء، فوزي نايف في ثانوية الاندلس قصة ابعاده عن عمله، وقد اخترنا هذه القصة من بين الكثرة الكثيرة من القصص التي تؤكد العالم الغرائبي الذي كان يعيشه المواطن العراقي في ظل سلوكيات وممارسات السلطة لاهانة المواطن والحط من كرامته وبالتالي وضعه بين خيارين احلاهما مر كما يقال. فإما الانخراط مع الممارسات الشاذة للسلطة وحزبها، وإما النأي عن هذه الممارسات وبالتالي تحمل نتائج الاختيار بكل افرازاته.

يقول استاذ الفيزياء الذي التقيناه في ديوان وزارة التربية، منتظراً مقابلة اللجنة الخاصة باعادة المفصولين السياسيين. حيث كان يتم لقاؤهم على شكل مجاميع من خمسة افراد:

استدعاني مدير المدرسة ذات يوم مع زملائي مدرسي الرياضيات واللغة الانكليزية والكيمياء، واخبرنا أن مهمة خاصة تنتظرنا في القصر الجمهوري، وكان ذلك عام ١٩٧٩-١٩٨٠ أي فترة صعود الطاغية صدام إلى السلطة وبداية هجومه الشرس على القوى الوطنية والتقدمية على امتداد الساحة العراقية وتم تحديد موعد لنا للذهاب إلى القصر الجمهوري، وهناك رأينا العجب من اشكال الاستخفاف والغمز واللمز، وتبين بعد طول انتظار ان المهمة الخاصة المكلفين بها هي تدريس اولاد المسؤولين، وكان من بينهم عدي صدام حسين.

وبعد عدة محاضرات كانت حريتنا مقيدة إلى حد كبير، فكان علينا بعد الانتهاء من الدوام الرسمي في المدرسة ان نذهب وننتظر في بيوتنا ولا نعرف بالضبط الساعة التي تأتي بها سيارة خاصة لتنقلنا إلى القصر وفي بعض الاحيان إلى اماكن اخرى. وقد كنا نتعرض إلى سخرية كبيرة تحط من كرامتنا خصوصاً من عدي الذي وصفنا ذات مرة بالغباء، لانه كما يقول لا حاجة (لخرطكم هذا)- والفاظ بذيئة غيرها- لان نجاحنا (مضمون) وذات يوم طلب منا مدير المدرسة ان ننظم استمارات تسجيل في حزب البعث، وهي تعليمات اجبارية كما قال المدير. وعندما رفضت ذلك بكل تهذيب، تعرضت لتهديدات شتى، ولم ارضخ للتهديدات، وامتنعت من الذهاب إلى المدرسة والى الدروس الخاصة، بحجة المرض الشديد، وبقيت راقداً في المنزل لمدة عشرة ايام. وفي اليوم العاشر تماماً فاجأني المدير في البيت وقد جلب معه كتاب مديرية تربية الكرخ لاحالتي إلى لجنة طبية. وقال لي: هذا أضمن لك، فموقفك صعب جداً، وهذه مساعدة لك مني، وفعلاً تمت احالتي إلى لجنة طبية خاصة، اقرت من دون ان تكشف على بأني غير قادر على القيام بعملي بسبب المرض، واحلت إلى التقاعد ولي خدمة عشر سنوات فقط!!

وتساءل في النهاية، بانه لا يعرف كيف يستطيع اقناع اللجنة بكل هذه التفصيلات لكي يعود إلى عمله. وأكد الرجل في ختام كلامه أن قصته هذه وبالرغم من غرابتها الا انها واقعية مستذكراً قول ماركيز، الروائي الكولومبي الشهير (الواقع في معظم الاحيان اغرب من الخيال).

بعد سقوط الصنم

قصص المواطنين العراقيين مع سلطة صدام وحزبه لا يصدقها إلا العراقيون انفسهم. وقد نتج عن الكثير من هذه القصص شبيهاتها، طرد مجموعة كبيرة من المواطنين من وظائفهم اثر اعتقالهم من قبل اجهزة الامن المنتشرة في طول البلاد وعرضها او نتيجة اعدام بعض افراد عوائلهم او اقاربهم (أخ أو أب أو زوج أو ابن أو عم.. الخ) وهذه نتيجة، افرزت مشكلة مهمة داخل المجتمع العراقي وهي ما نسميها اليوم (قضية المفصولين السياسيين).

هذه الفئة استبشرت خيراً بسقوط الصنم في ٩ / ٤ واعتقدت بانها ستلاقي كل الرعاية والتقدير من قبل العهد الجديد لاعادتهم إلى اعمالهم ورفع الحيف عنهم واعادة الاعتبار اليهم وتعويضهم عن الضرر الذي اصابهم طوال سنوات الجور تلك، التي عانوا منها مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية واضطر بعضهم إلى مغادرة الوطن والبحث في بلاد الغربة عن ملاذ آمن من ملاحقات اجهزة الامن السلطوية، او البحث عن مصدر رزق لهم، واكثرهم من اصحاب الشهادات ولديهم مهارات متنوعة على جميع المستويات.ولاجل الوقوف على تفصيلات هذا الموضوع تنقلنا بين اكثر من مؤسسة حكومية واكثر من منظمة مدنية وتحاورنا مع اصحاب الشأن فيها، حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، ووضع المشكلة برمتها مع مقترحات حلولها امام الحكومة الجديدة لتعيد الحق لاصحابه بعد زمن طويل من الحيف.

اتحاد بلا مقر

كانت محطتنا الاولى اتحاد المفصولين السياسين الذي وجدنا صعوبة في العثور على مقره وتبين لنا فيما بعد أنه بلا مقر وانهم يتواجدون في مقر الحزب الشيوعي العراقي اضافة إلى ان اجتماع الهيئة الادارية يتم في (كافتريا) بحيرة البجع القريبة من مقر الحزب وتسنى لنا حضور اجتماع الهيئة الادار

ية لاتحاد المفصولين واطلعنا على تفاصيل اهدافهم وعملهم وافكارهم المستقبلية، وبدا من خلال الحوار معهم ، مدى احساسهم بالاحباط بسبب اسلوب التعامل مع قضيتهم من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية.

سألنا الاستاذ خلف اللامي رئيس الاتحاد عن ظروف تأسيس الاتحاد فقال:

تأسس الاتحاد اوائل أيلول ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام الدكتاتوري المباد، بجهد مجموعة من الهيئات الصغيرة المهتمة اذ تم الاندماج واصدار البيان التأسيسي لاتحاد المفصولين السياسيين.

❖ومن هم اعضاء الاتحاد؟

- يضم الاشخاص الذين فصلوا لاسباب ساسية او بسبب التمييز القومي والطائفي، او الذين عزلوا بسبب مواقفهم الوطنية النزيهة، ولرفضهم الانضمام لحزب البعث المقبور، او لاعدام احد اقاربهم.

❖ما اهداف اتحادكم الرئيسة؟

-استطيع ان الخصها بعدة نقاط هي اولاً: تفعيل القرار ٥١ الصادر في ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٣ عن مجلس الحكم المنحل. ثانياً إزالة آثار وعواقب الفصل ورعاية ضحاياه. اضافة إلى اهداف اجتماعية اخرى مثل ضمان السكن وتوفير الضمانات الاجتماعية الاخرى ودعم النشاطات الجماهيرية.

احتوى القرار الصادر عن مجلس الحكم المنحل على بندين. الاول اعادة المفصولين السياسيين والمتضررين من النظام الصدامي والثاني احتساب فترة الفصل لاغراض الترفيع والتقاعد.

اتحاد رسمي

السيدة نصيرة القيسي نائبة رئيس الاتحاد التي اوضحت لنا أن اتحادهم اتحاد رسمي ومسجل لدى وزارة التخطيط بعدد ١-٢٠-٥٠٣ في ١٤ / ٨ / ٢٠٠٤ وواصلت حديثها عن الصعوبات التي يعانيها الاتحاد في سبيل تحقيق اهدافه النبيلة،خصوصاً محاولاته المتواصلة للضغط على مؤسسات الدولة لتطبيق قرار مجلس الحكم ذي الرقم ٥١ قائلة:

للأسف نحن نشكو السلبية في تعامل مؤسسات الدولة اولاً وسلبية لجان اعادة المفصولين السياسيين ثانياً، بالرغم من اننا نتحرك ضمن اطار رسمي، فيما نطلق عليه صفة السلطة الخامسة وهي منظمات واتحادات المجتمع المدني.. ونستطيع ان نقول بثقة ان تطبيق القرار يتعرض إلى اعاقة وتلكؤ من قبل معظم المؤسسات الحكومية ولجانها الخاصة هذا اولاً.. وثانياً لدينا قناعة بأن معظم اللجان يسيطر عليها اعضاء من النظام المقبور وهم يحاولون قدر الامكان إعاقة عودة المفصولين. وفي حالة اعادة بعضهم يأتي دور المؤسسة او الدائرة المعنية التي لا تتوانى عن تنسيبهم إلى اعمال او إلى لا اعمال في الحقيقة، واكد هذه الحقيقة سكرتير الاتحاد الذي تمت اعادته إلى الوظيفة برتبة مدير، ولكن حسب الامر الاداري الذي اطلعنا عليه عودة إلى العمل لاغراض الراتب فقط. واود ان اشير إلى نقطة مهمة، تواصل السيدة نصيرة ، ان بعض الوزارات اعادت قسماً من المفصولين السياسيين من دون ان تحتسب لهم فترة الفصل لاغراض الترفيع والتقاعد، كما هو الحال مع وزارة التربية مثلاالتي اعتبرت لهم فترة الفصل انقطاعاً بدون راتب!!. ثم ان الذين اعيدوا إلى العمل بعد فترة انقطاع طويلة ينبغي اعادة تأهيلهم كي يستطيعوا ان يؤدو اعمالهم على نحو جيد. وهذا ما لم يحدث. فكيف يستطيع مهندس مثلاً ترك العمل لاكثر من عشر سنوات ان يمارسه بكفاءة؟.

وزارة الثقافة لا تعيد المفصولين

وتدخل هنا السيد سلام السكيني، وهو نائب رئيس الاتحاد ايضاً وهو مفصول من وزارة الثقافة. وقال:

❖اسمح لي يا أخي، اذا كانت بعض الوزارات قد اعادت قسماً من المفصولين السياسيين والمتضررين، فان هناك وزارات لم تعد إلى الخدمة أي مفصول، كما هو الحال مع وزارة الثقافة التي استلمت طلبات اكثر من (٨٠٠) مفصول وتمت مقابلتهم من قبل اللجنة، من دون ان يبت بأمرهم او يجدوا حلولاً مؤقتة لهم.

وقد علمنا ان الاتحاد قد وجه مؤخراً رسائل إلى تسع وزارات لاجابتهم على طلبات الاتحاد بضرورة تفعيل قرار مجلس الحكم المنحل رقم ٥١ والتعامل مع هذه القضية بجدية وبروح المسؤولية باعتبارها واحدة من القضايا التي تهم قطاعاً واسعا من ابناء الشعب العراقي

اضافة إلى انها مطروحة على جدول عمل الحكومة المؤقتة.

خرجنا بروح تشاؤمية

وبكل وضوح نقول: أننا تركنا محطتنا الاولى، بروح تشاؤمية، ولكننا خرجنا بخلاصة قناعات الهيئة الادارية للاتحاد. وهي:

أولاً: إن المؤسسات الحكومية ولجانها الخاصة بإعادة المفصولين السياسيين تتعامل سلبياً مع حساسية هذا الموضوع ولو باختلاف نسبة هذه السلبية، التي تركت احساساً شديداً بالاحباط لدى هذه الشريحة التي استبشرت خيراً بالعهد الجديد.

ثانياً: إن الذين تمت اعادتهم، جرت عملية تهميش لدورهم سواء كان هذا التهميش متعمداً او غير متعمد، إلا أن النتيجة، واحدة، وهي إنهم خارج مكانهم الحقيقي في إدارة أو عمل هذه المؤسسات، التي حسب تقديرنا، هي بأمس الحاجة لحرصهم ووطنيتهم ورغبتهم القوية في تقديم جهدهم وكفاءتهم لخدمة الوطن، الذي حرموا من خدمته زمناً طويلاً.

ثالثاً: تعاملت بعض الوزارات باللا مبالاة، حتى ليبدو الامر كما لو إنه مقصود، من قبل الاجهزة الادارية، ويؤكدون قولهم هذا، ان اكثرية لجان الاعادة تتكون عناصرها من البعثيين، الذين ينظرون إلى هذه العودة باعتبارها مزاحمة لهم على المناصب التي يسيطرون عليها الآن او حتى تعطيلاً لمصالحهم في اعمال غير مشروعة.

وزارة المالية - مع التحيات!!

بالرغم من الجهود الاستثنائية التي بذلناها لأجل لقاء السيد الوزير أو المستشار الصحفي (وهو المدير للعلاقات العامة في الحكومة الجديدة ايضاً!) أو مدير الميزانية العامة. إلا ان هذه الجهود كلها ذهبت ادراج الرياح. فقد قدمنا طلب اللقاء الصحفي بتاريخ ١٢/ ٨/ ٢٠٠٤، وقالوا لنا في المكتب الاعلامي للسيد الوزير (تعال باجر!) وهذه الـ (الباجر) تطورت إلى (اتصل بعد غد) (البريد لم يأت). (الوزير غير موجود). (المستشار خارج الوطن). (الموافقة في البريد).. وهكذا استمر الحال حتى هذه اللحظة. وقبلها بقليل أخبرنا المكتب الاعلامي ان هناك تعميماً من قبل الوزير سيوقعه (قريباً).

يتيح للصحافة حرية اللقاء بمن تشاء من دون تعقيدات. وقلنا (الصبر جميل).. وكانت خيبة الأمل أمامنا دائماً.. وأخيراً لا الوعود ولا التصميم الذي لم يوقع، اتاحا لنا إتمام مهمتنا، لا يسعنا إلا أن نقول إن مثل هذا السلوك مع الصحافة، لا يتناسب مع ما يحدث في العراق الجديد.

وزارة الثقافة.. شكراً لكم

بين إلقاء التحية وكأس الماء البارد كان لنا لقاء مع السيدة وكيلة وزير الثقافة، وهي فترة زمنية قياسية حقاً، والأكثر من هذا إن السيدة الوكيلة اتصلت بمكتب الوزير لترتيب لقاء لنا مع السيد الوزير، ووجدنا كل التعاون من قبل المكتب الصحفي في الوزارة، وهذا يدل على الوعي الحقيقي لدور السلطة الرابعة في العراق الجديد، وأهمية تعاون المؤسسات الحكومية مع هذه السلطة... فشكراً.

وزارة حقوق الإنسان.. لماذا؟

في زيارتنا لوزارة حقوق الإنسان، كان الحاجز الأول هو الاستعلامات. ومن هذا الحاجز عدنا، بعد اتصالات (سرية) بين موظفي الاستعلامات ومدير المكتب الأمني ثم مع مدير المكتب الصحفي، ليبلغنا أخيراً ليس بـ(تعال باجر) وإنما (تعال بعد أسبوع، وبعد هذا الأسبوع يحدد لنا لقاء!!).

هذا مع الصحافة. فكيف يكون الأمر مع أصحاب المظالم والشكاوى؟

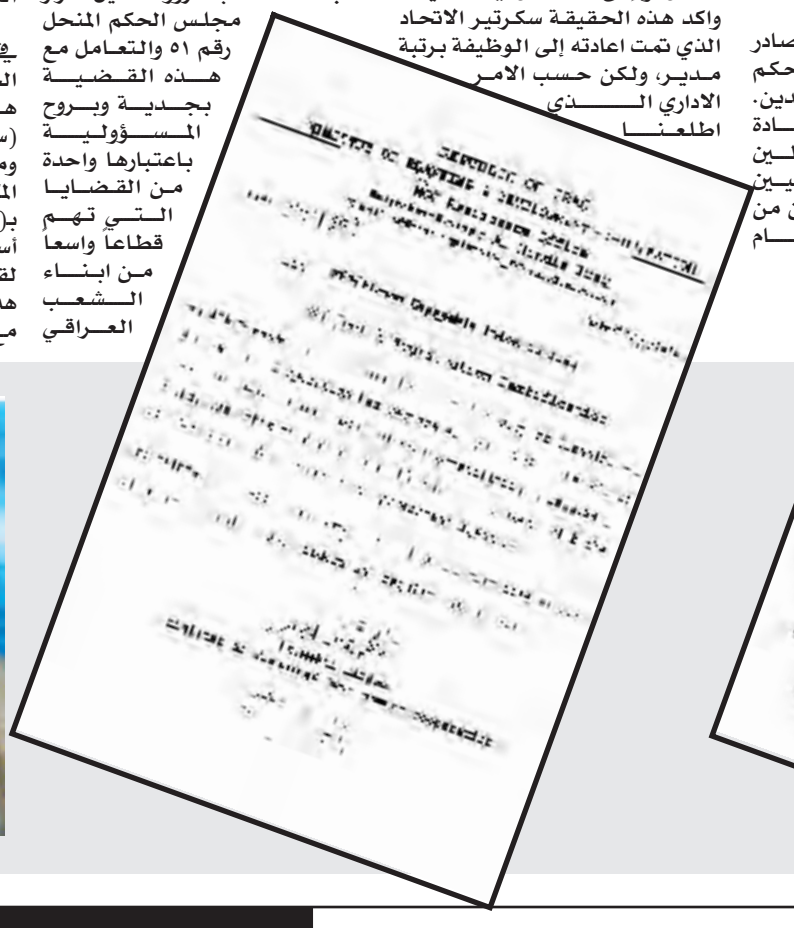

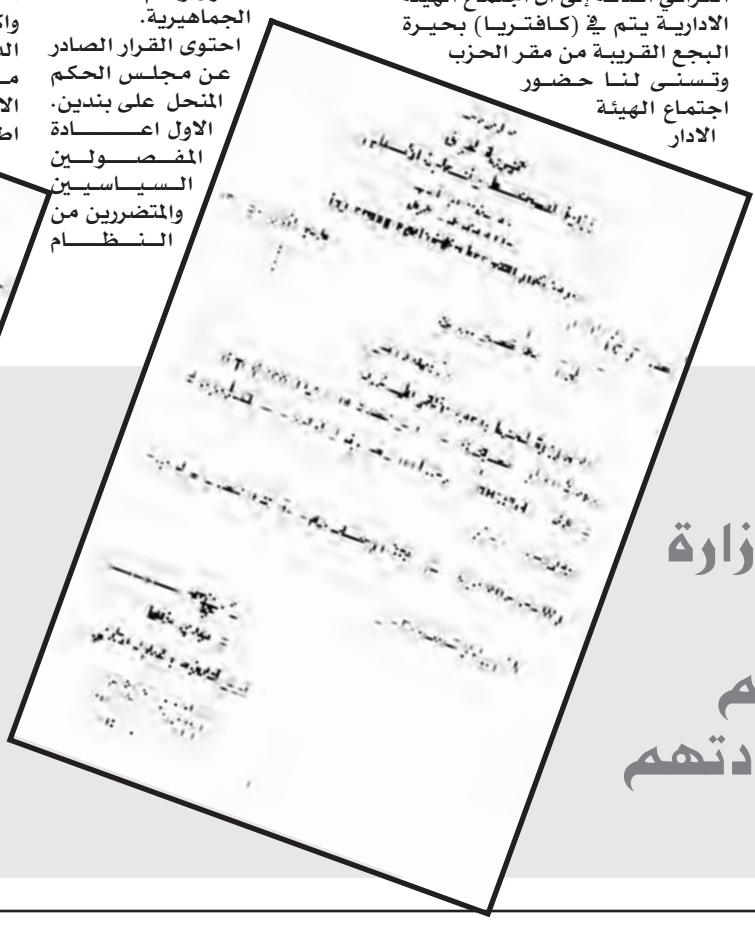

٨٠٠ مفصول سياسي من وزارة الثقافة تمت مقابلتهم ولم يصدر امر بإعادتهم

في المظاهرات

المرتجى والمؤجل

ماجد موجد

عادة ما نسمع أن الحكومة (الفلانية) في البلد (العلاني) استجابت لمطلب فئة من الشعب خرجت بمظاهرة واسعة احتجاجاً على قرار ما أصدرته تلك الحكومة، أو المطالبة بإصدار قرار تقتضيه حاجتهم، وكنا نحن العراقيون في زمن النظام السابق نتساءل بدهشة، كيف يستطيع الشعب أن يخرج بمظاهرة ضد الحكومة، من دون أن يكون هناك (فصيل) يقف على أهبة الاستعداد لإبادة المتظاهرين، وملاحقة الناجين منهم لاعتقالهم وإعدامهم في الساحات، أو قطع ألسنتهم بوصفهم خونة ومتآمرين على (سيادة) الوطن (وكرامته)!؟ فهذا ما حصل في بداية تولي (صدام) للسلطة، ثم ما لبث أن تحولت المظاهرات إلى مسيرات (تأييد) للحكومة ورأسها، تدعو إليها وتعبئها (بالقوة) الحكومة نفسها.

أما الآن، فقد أصبحت مثل تلك المظاهرات أمراً شائعاً في العراق، ولكن الفرق بيننا وبين العالم، إن مظاهراتنا تبدأ وتنتهي من دون أن يأبه بها أحد، أو يلبي مطالبها، بل ليس ثمة من يريد أن يعرف ما هي تلك المطالب، حتى إن الشعب لم يعد يفكر بالمظاهرة بوصفها وسيلة لتحقيق المطالب التي يتوخاها من الحكومة.

وأذكر هنا عنوانات بعض المظاهرات التي طالب فيها المتظاهرون بمطالب وحقوق إلا أن أحداً لم يأبه بها إلى الآن، وأقول إلى الآن لأن بعضها قد مر عليها أكثر من عام!

❖متضرروا النظام السابق، وكان موضوع تعويضهم قد اتخذ به قرار في بداية تشكيل مجلس الحكم، وقد رصد له مبلغ ١٠٠ مليون دولار، ثم ما لبث المبلغ أن تحول إلى ٢٥ مليون دولار كما أعلن ذلك السفير (بريمر) قبل رحيله، وبرغم ضآلة مبلغ التعويض إزاء عدد الضحايا، إلا إنه لم يوزع حتى الآن، فأين ذهبت الـ٢٥ مليون دولار، ومن هو المسؤول عن تأخيرها، ولصالح من كل هذا التأخير؟

❖المفصولون السياسيون، كم مضى على قرار إعادتهم؟ ولماذا هذا التباطؤ في تنفيذه بوقت مناسب ومقبول؟ فمن غير الممكن أن يأخذ تنفيذ قرار حكومي وإلى الآن لم ينته من تنفيذه بعد!

❖موظفو الوزارات المنحلة، هذه المحنة الأخرى التي تسير حلولها على ظهر سلحفاة، حتى تحولت قضية صرف رواتبهم إلى ممثلي الأمم المتحدة في العراق وبرغم ذلك فلم يتخذ بشأنهم حل جذري.

❖المعاقون، هذه الشريحة المعدمة في المجتمع سارت الحكومة الحالية في شأنهم على (هدي) قرارات الحكومة السابقة، فأعطت رواتب لمعاقي حروب صدام بينما ظل المعاقون بسبب جرائم النظام السابق وجلاوزته يتطلعون إلى رحمة الحكومة بعيون باكية، وكان على الحكومة أن تمنح جميع المعاقين استحقاقاتهم بلا مفاضلة ويالها من مفاضلة.

❖المتقاعدون، الذين صنعت من رواتبهم (مانشيتات) رئيسة لتسويق الصحف، وهي في الأغلب تفتقر إلى الحقيقة، ما جعل المتقاعد المسكين يملأ زوايا بيته بعشرات الصحف من دون جدوى.

❖سجناء (أبو غريب) وغيرها من السجون ونحن لا نتحدث عن تلك (الفضائح) الذائعة الصيت وإنما ثمة سجناء مر على إيداعهم أكثر من عام من دون محاكمة، وهو أمر مخالف لجميع القوانين، غير ذلك فثمة سجناء لم يعلن عن أسمائهم، وهو أمر أثقل ذويهم بهموم وآلام، وكان من المفترض أن تحل هذه المشكلة بأسرع وقت..

كل هذه المطالب التي تظاهر أصحابها من أجل تنفيذها، وغيرها ممن فضل أصحابها الصمت، ربما تكون دوافع (لتصرفات) ليست في مصلحة البلد.. أليس كذلك!؟